اقتصادات الخليج تواصل النمو.. والقطاع غير النفطي يشكل أكثر من 70% من الناتج المحلي

الإحصائي الخليجي: سياسات التنويع الاقتصادي تقلص الاعتماد النسبي على النفط

كتب: علي عبدالخالق

أظهرت بيانات صادرة عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تحقيق اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي نمواً بنسبة 5.2% خلال الربع الثالث من عام 2025 بالأسعار الثابتة، ليصل إجمالي الناتج المحلي إلى نحو 474.4 مليار دولار، مدفوعاً بالأداء القوي للقطاع غير النفطي الذي بات يشكل 70.7% من اقتصادات دول المجلس، مقابل 29.3% للقطاع النفطي.

وأكد المركز أن هذه المؤشرات تعكس استمرار نجاح سياسات التنويع الاقتصادي التي تنتهجها دول المجلس، وتراجع الاعتماد النسبي على العوائد النفطية، في ظل توسع مساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في دعم النمو والاستدامة الاقتصادية.

وسجل الاقتصاد الخليجي كذلك نمواً ربعيًا بنسبة 1.6% مقارنة بالربع الثاني من عام 2025، في مؤشر يعكس استمرار الزخم الاقتصادي في المنطقة.

وعلى مستوى الأسعار الجارية، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس نحو 595.8 مليار دولار خلال الربع الثالث من 2025، مقارنة بـ583 مليار دولار في الفترة نفسها من عام 2024، محققاً نمواً سنوياً قدره 2.2%.

وأظهرت البيانات أن الأنشطة العقارية تصدرت القطاعات الأسرع نمواً بنسبة 10.2%، تلتها خدمات الإقامة والطعام بنسبة 8.2%، ثم تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 8.0%، والكهرباء والمياه والغاز بنسبة 7.4%، إلى جانب نمو الخدمات الأخرى بنسبة 7.3%.

وفيما يتعلق بمساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الخليجي بالأسعار الجارية، استحوذ قطاع استخراج النفط والغاز على 22%، تلاه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 12.4%، ثم تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 9.7%، وقطاع التشييد بنسبة 8.4%، فيما بلغت مساهمة الإدارة العامة والدفاع 7.5%، والأنشطة المالية والتأمين 7%، والأنشطة العقارية 5.8%، مقابل 27.3% للأنشطة الأخرى.

وعلى صعيد مملكة البحرين، أظهرت البيانات الأولية للحسابات القومية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية أن الناتج المحلي الإجمالي سجل نمواً بنسبة 3.5% خلال عام 2025 بالأسعار الثابتة، مدعوماً بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.1%، في حين تراجعت الأنشطة النفطية بشكل طفيف بنسبة 0.3%.

كما سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أنشطة غير النفطية بنسبة 5.3%، مقابل انخفاض الأنشطة النفطية بنسبة 5.7%.

وخلال الربع الرابع من عام 2025، حقق الاقتصاد البحريني نمواً بنسبة 4.6% بالأسعار الثابتة على أساس سنوي، مدفوعاً بنمو قوي للأنشطة غير النفطية بنسبة 7.4%، رغم تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 12.3%.

وأبرز التقرير الاقتصادي الفصلي الصادر عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني أن الأنشطة غير النفطية شكلت 85.8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام 2025، ما يعكس نجاح المملكة في تعزيز التنويع الاقتصادي ورفع مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وتواصل المملكة تعزيز حضورها في المؤشرات الدولية، إذ حققت المركز الأول عالمياً في تشريعات التجارة الإلكترونية وفق مؤشر الجاهزية الشبكية 2025 الصادر عن معهد بورتولانز، كما جاءت في المرتبة الثالثة عالمياً في ركيزة الحوافز التجارية ضمن مؤشر بيئة عمل المبتكرين لعام 2026 الصادر عن StartupBlink، إضافة إلى تصنيفها ضمن الفئة A في مؤشر نضج الحكومة الرقمية 2025 الصادر عن مجموعة البنك الدولي، محققة المركز 15 عالمياً من بين 197 دولة.

التواصل يبني الثقة..

الإعلان والعلاقات العامة قوتان لا غنى عنهما لا سيما في أوقات الأزمات

بقلم: خميس المقلة

على امتداد دول مجلس التعاون الخليجي، لطالما شكّلت أوقات الأزمات اختباراً حقيقياً لمدى استجابة الهيئات والشركات ووسائل الإعلام ووكالات الإعلان والعلاقات العامة، ليس فقط على الصعيد التشغيلي، بل في كيفية تواصلها. وفي مثل تلك الظروف، غالباً ما تكون أنشطة اتصالات التسويق والعلاقات العامة من أوائل المجالات التي يُعاد النظر في تقليل الصرف عليهما، أو إلغائهما في بعض الأحيان؛ غير أن قادة القطاع يؤكدون أن تلك هي اللحظة المناسبة التي يجب أن يظل فيها التواصل نشطاً وهادفاً وموجّهاً برؤية واضحة.

وفي منطقة تتسم بوتيرة نمو متسارعة ونضج رقمي متطور وجماهير عالية التواصل، لم يعد الصمت الإعلامي موقفاً محايداً؛ بل فراغاً معلوماتياً سرعان ما تسوده الشائعات أو التفسيرات المغلوطة أو فقدان التفاعل، ومن ثم، فلم يعد التواصل المنتظم والمسؤول خياراً، بل ضرورة للحفاظ على السمعة والثقة واستمراريتهما.

وفي هذا الصدد، صرح الأستاذ خميس المقلة عضو مجلس إدارة الجمعية الدولية للإعلان (IAA) مؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة ماركوم الخليج قائلاً: «التواصل المستمر يبني الثقة، والاستمرارية رسالة واضحة عن مواصلة النمو والاستقرار؛ ففي أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما البحرين التي تتسم بالمرونة والانفتاح، لم يعد مقبولاً غياب العلامات التجارية ومؤسسات الدولة؛ بل يُنتظر منهما التواصل بوضوح ومسؤولية، حتى في ظل أصعب الظروف».

وتبرز البحرين، باعتبارها مركزاً إقليمياً للخدمات المالية والابتكار وريادة الأعمال، وأضحت نموذجاً لفعالية التواصل المتسق؛ إذ أظهر نظامها الاقتصادي قدرة عالية على الاستجابة، حيث أسهمت الرسائل الواضحة والمتواصلة في تعزيز الثقة بين العملاء والشركاء والمجتمع ككل. ومن المصارف والاتصالات إلى قطاع التجزئة والمبادرات الحكومية، كان الحفاظ على سردية واضحة عاملاً حاسماً في الحفاظ على الزخم.

وخلال فترة التحديات الأخيرة، لعبت أنشطة الإعلان واتصالات التسويق والعلاقات العامة دوراً محورياً في ضمان استمرارية هذا التواصل؛ فالتواصل المفتوح والشراكات المتينة يكتسبان أهمية مضاعفة في أوقات الأزمات، حيث يتعين أن تظل فرص الحوار متاحة ومفتوحة فيما بينهم لتجاوز تلك التعقيدات وابتكار فرص أعمال جديدة في بيئات متغيرة.

ولا تتعلق تلك الجهود بمجرد الحفاظ على الظهور، بل ترسيخ حضورها المسؤول المرتبط باحتياجات الجمهور. ففي قطاعات حيوية مثل المصارف والرعاية الصحية والتجزئة والخدمات الحكومية، يُشكّل التواصل المستمر قناة أساسية لإبقاء الجمهور على اطلاع بآخر التحديثات والسياسات وآليات الدعم.

ومن منظور بحريني، حيث يُشكل التعاون بين القطاعين العام والخاص ركيزة أساسية للتقدم، يتجاوز التواصل بُعده التجاري ليؤدي دوراً مجتمعياً أوسع؛ فالحملات التي تعزز القيم المشتركة والهوية الوطنية وترفع مستوى الوعي المجتمعي تكتسب أهمية مضاعفة في أوقات الأزمات، بما يسهم في تعزيز التماسك وتوحيد الرسائل. وفي هذا السياق، تبرز أهمية استمرارية الأعمال كعامل محوري لدعم الاقتصاد وترسيخ الاستقرار الوطني.

ويشدد قادة القطاع على أن تطوير الرسائل بما يتماشى مع السياق أمر ضروري، لكن الانسحاب الكامل يظل خياراً عالي المخاطر؛ فالعلامات التجارية التي تتوقف تفقد صلتها ومصداقيتها، فيما تعزز العلامات التجارية التي تواصل حضورها بذكاء واستراتيجية، مكانتها كشريك موثوق في حياة عملائها.

واختتم المقلة تصريحه بالقول: «لم يعد الإعلان واتصالات التسويق والعلاقات العامة اليوم مجرد أداة للنمو، بل وسيلة للإرشاد والتوجيه؛ فمن خلاله تتواصل العلامات التجارية والمؤسسات الحكومية والخاصة مع جمهورها لتبعث برسائل الطمأنينة والثقة فيما بينهم، وتسهُم بفاعلية في المنظومة التي تعمل من خلالها، وفي البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي، فإن التوقعات المطلوبة تتطلب حضوراً واعٍ وهادف».

ومع استمرارٍ المنطقة في التعامل مع الظروف المتغيرة، تبقى الرسالة واضحة: يتعين على المعلنين ووسائل الإعلام ووكالات الإعلان واتصالات التسويق والعلاقات العامة أن يوحدوا من جهودهم لبناء منظومة تواصل متكاملة؛ فمن خلال هذا التكامل، ستتمكن العلامات التجارية والمؤسسات الحكومية والخاصة من صون قيمة علاماتها التجارية والحفاظ على زخمها والتموضع بقوة للازدهار مع بدء تعافي الاقتصاد.

بعائد سنوي يصل إلى 7%

إطلاق مبيعات «ميليا ريزيدنسز البحرين» رسمياً في جزر أمواج

أحمد خلفان.

أعلنت شركة أمواج بيتشفرونت الإطلاق الرسمي لمبيعات «ميليا ريزيدنسز البحرين» ضمن مشروع ميليا بيتشفرونت، الوجهة الساحلية المتكاملة في مملكة البحرين، التي تقدم وحدات سكنية شاطئية فاخرة ومدعومة بخدمات فندقية متكاملة.

ويمثل ميليا ريزيدنسز البحرين مفهومًا جديدًا للسكن والاستثمار في الوجهات الشاطئية، حيث يجمع بين أسلوب الحياة الفندقي الفاخر ومزايا التملك العقاري طويل الأمد. ويطرح المشروع فرصًا استثمارية واعدة في الوحدات السكنية والفندقية التابعة لعلامة «ميليا» العالمية، مع عوائد سنوية متوقعة تصل إلى 7%، ما يجعله خيارًا جذابًا للمستثمرين الباحثين عن قيمة مضافة واستدامة في العوائد.

وسيستفيد ملاك الوحدات من خدمات ضيافة مدارة وفق معايير عالمية، إلى جانب باقة من المرافق والخدمات المصممة لتوفير تجربة سكنية واستثمارية متكاملة.

كما يتيح المشروع إمكانية الاستفادة من منصة التأجير العالمية التابعة لعلامة ميليا، بما يسهم في تعزيز فرص الإشغال والعوائد الاستثمارية من خلال خدمات تأجير وإدارة احترافية.

وبهذه المناسبة، صرح أحمد خلفان، الرئيس التنفيذي لأمواج بيتشفرونت، قائلا: «يسعدنا إعلان بدء مبيعات ميليا ريزيدنسز البحرين، الذي يمثل إضافة نوعية إلى قطاع العقارات الشاطئية في المملكة، من خلال تقديم منتج عقاري يجمع بين التملك الحر والخدمات الفندقية العالمية والموقع الساحلي المميز، إضافة إلى خيارات الدفع المرنة التي تلبي تطلعات المشترين والمستثمرين على حد سواء».

وأضاف خلفان: «تعزز شراكتنا مع ميليا للفنادق العالمية من القيمة المضافة للمشروع، لما تتمتع به العلامة من خبرة عريقة وحضور دولي واسع في قطاع الضيافة.

ونتطلع من خلال ميليا ريزيدنسز البحرين إلى تقديم تجربة سكنية واستثمارية متكاملة تسهم في دعم مكانة البحرين كوجهة جاذبة للسكن الراقي والاستثمار العقاري والسياحي».

وتعد ميليا للفنادق العالمية واحدة من أبرز مجموعات الضيافة على مستوى العالم، مع حضور واسع يمتد عبر أوروبا والشرق الأوسط وآسيا والأمريكيتين وإفريقيا. ومن خلال هذه الشراكة، يجلب مشروع ميليا بيتشفرونت إلى السوق البحريني منظومة ضيافة عالمية تجمع بين الخبرة التشغيلية والمعايير الدولية للخدمة والقدرة على تعزيز تجربة الملاك والمقيمين والزوار.

ومن المقرر أن تنطلق الحملة الترويجية الرسمية لمبيعات ميليا ريزيدنسز البحرين بتاريخ 13 مايو الجاري في مجمع الأفنيوز – البحرين، حيث سيتمكن الزوار من لقاء فريق المبيعات المختص والتعرف على خيارات التملك والاستثمار المتاحة، بالإضافة إلى جدولة جولات خاصة في موقع المشروع للاطلاع على مكوناته ومرافقه عن قرب. كما يوفّر المشروع خطة سداد مرنة تبدأ بدفعة مقدّمة بنسبة 20% من قيمة العقار، مع إمكانية تقسيط المبلغ المتبقي على مدى يزيد على أربع سنوات.

جلسة حوارية في جمعية مصارف البحرين حول «تطوير الموارد البشرية في القطاع المالي والمصرفي»

عقدت لجنة رأس المال البشري التابعة لجمعية مصارف البحرين جلسة حوارية تناولت تطوير الموارد البشرية في القطاع المالي والمصرفي، وذلك في إطار العمل على إعداد مبادرة «استراتيجية وخارطة طريق السنتين» الخاصة بعمل اللجنة.

وركزت الورشة على ثلاثة محاور أساسية هي: التخطيط لتعاقب القيادات (الإحلال الوظيفي) في القطاع المالي والمصرفي، وتنمية المهارات القيادية، ومعالجة فجوات المهارات في القطاع. كما تضمنت الورشة جلسات تفاعلية هدفت إلى تحديد مجالات التأثير ذات الأولوية، ووضع مؤشرات قياس أداء مبدئية لضمان فاعلية المبادرات المقترحة، بما يتماشى مع استراتيجية جمعية مصارف البحرين.

وبهذه المناسبة، صرحت زيبا عسكر، الرئيس التنفيذي لجمعية مصارف البحرين، قائلة: «إن العمل على تطوير هذه الاستراتيجية يأتي تجسيداً لالتزام الجمعية الراسخ بتطوير لجانها الفنية لتكون محركاً أساسياً لعمل الجمعية»، وأضافت «نحن نؤمن بأن رأس المال البشري هو الركيزة الأساسية لتعزيز تنافسية القطاع المالي والمصرفي البحريني، وستسهم خارطة الطريق في دعم تطوير وابتكار حلول تعزز مكانة المملكة كمركز مالي إقليمي».

من جانبها، أكدت أفنان صالح رئيسة لجنة رأس المال البشري بالجمعية، الرئيس التنفيذي للموارد البشرية ببنك البحرين الإسلامي، أهمية مخرجات الورشة، قائلة: «لقد شهدت ورشة العمل نقاشات معمقة ركزت على تحديد الأولويات التي تخدم احتياجات المصارف الأعضاء. هدفنا من خلال خارطة الطريق هو تحويل التحديات الحالية في إدارة المواهب إلى فرص ملموسة، وضمان أن تكون الموارد البشرية شريكاً استراتيجياً في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية».

وصرحت منى البلوشي نائب رئيس لجنة رأس المال البشري بالجمعية، الرئيس التنفيذي للموارد البشرية في بنك السلام، قائلة: «إن التخطيط الفعّال لتعاقب القيادات لم يعد مجرد خيار إداري، بل هو ضرورة استراتيجية لضمان استدامة النمو وحماية المكتسبات في القطاع المصرفي».

مناقصة للأعمال الإنشائية المسبقة بمشروع محطة الحد الجديدة لإنتاج المياه

كتبت: نوال عباس

فتح مجلس المناقصات والمزايدات، الجهة التنظيمية المستقلة المكلفة بالإشراف على ممارسات المناقصات والمزايدات الحكومية، أمس 5 مناقصات مطروحة من جهات متصرفة.

وتنافست 5 شركات على مناقصة طرحتها هيئة الكهرباء والماء (إدارة التخطيط والدراسات التصنيف/القطاع للقيام لأعمال الانشائية المسبقة المرتبطة بمشروع محطة الحد المستقلة الجديدة لإنتاج المياه، وتقدمت شركة بانوراما للمقاولات والخدمات الهندسية بأقل العطاءات بقيمة تصل إلى 4 ملايين و470 ألفا و415 دينارا، بينما تقدمت شركة كاظم الدرازي وأولاده بأقل العطاءات بقيمة تبلغ 2 مليون و452 ألفا و260 دينارا.

ودعت هيئة الكهرباء والماء المقاولين الى تقديم عطاءاتهم للمشاركة في مناقصة الأعمال الإنشائية المسبقة المرتبطة بمشروع محطة الحد المستقلة الجديدة لإنتاج المياه المزمع انشاؤها ضمن موقع محطة الحد لإنتاج الكهرباء والماء (HPC). ويشمل نطاق الأعمال تنفيذ بعض الأعمال الإنشائية المسبقة، والتي تشمل أعمال هدم وإزالة عدد من المرافق والمباني الحالية ضمن حدود موقع محطة الحد لإنتاج الكهرباء والماء (HPC)، وذلك لتهيئة الموقع لبناء محطة الحد المستقلة الجديدة لإنتاج المياه، إضافة الى تنفيذ أعمال إنشاء مبان بديلة. وترغب الهيئة في تعيينً مقاول من ذوي الخبرة للتقدم بعطائه لتنفيذ الأعمال الانشائية المسبقة داخل الموقع القائم لشركة الحد، على أن تكون مدة تنفيذ واستكمال الأعمال الانشائية المسبقة في أقرب وقت ممكن.

وتنافست 8 شركات على مناقصة طرحتها مراكز الرعاية الصحية الاولية، لخدمات احتساب التكاليف المُدارة لمراكز الرعاية الصحية الأولية، وتقدمت شركة كي بي ام جي للاستشارات بأعلى العطاءات بقيمة تبلغ مليونا و777 ألفا و336 دينارا، بينما تقدمت شركة اي ام للاستشارات بأقل العطاءات بقيمة تبلغ 413 ألفا و820 فلسا.

وأعلنت مراكز الرعاية الصحية الأولية رغبتها في التعاقد على خدمات مُدارة بالكامل لاحتساب تكاليف الرعاية الصحية، وذلك لدعم إعداد الميزانيات، ونماذج الاحتساب وفق نظام الكابيتاشن، وتحليل وحدات القيمة النسبية RVU، والتخطيط الاستراتيجي عبر 27 مركزاً من مراكز الرعاية الصحية الأولية في مملكة البحرين.

وطرحت وزارة الاشغال مناقصة الخدمات الاستشارية الهندسية ما قبل التعاقد لتطوير الطرق وإنشاء شبكات تصريف مياه الأمطار، وتقدم للمناقصة 8 شركات، وتعتزم وزارة الأشغال تعيين شركة استشارية مؤهلة وذات خبرة للقيام بأعمال تصميم طرق داخلية جديدة، وتطوير الطرق الحالية بما في ذلك شبكة تصريف مياه الأمطار، وتوفير مواقف للسيارات وفقاً لحرم الطريق المتاح، كذلك أعمال الانارة والتنسيق مع الخدمات الأخرى ومراحل العطاء لأعمال الطرق كما هو محدد في وثائق العطاء.